هيئة تنظيم الكهرباء - عمان
AUTHORITY FOR ELECTRICITY REGULATION, OMAN

برنامج الأعمال المستقبلية لعام 2019م

جدول المحتويات

مقدمـــة ..... **Error! Bookmark not defined.**

المهام والواجبات القانونية للهيئة..... 4

المشـــاورات 4

الغرض من برنامج الأعمال المستقبلية..... 5

سياق ومحتويات برنامج الأعمال المستقبلية لعام 2019م..... 5

أولويات العمل في عام 2019م 7

مقدمـــة

هيئة تنظيم الكهرباء - عُمان (الهيئة) هي الجهة المسئولة عن تنظيم قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به في سلطنة عُمان. وقد أُنشئت الهيئة وفقاً للمادة رقم (19) من قانون تنظيم وتخصيص قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به (قانون القطاع) الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2004/78) والمعدّل بالمرسوم السلطاني رقم 2009/59 والمرسوم السلطاني رقم 2013/47.

تتطلب المادة رقم (34) من قانون القطاع أن تقوم الهيئة بنشر برنامج الأعمال المستقبلية قبل بداية كل سنة مالية (من 1 يناير إلى 31 ديسمبر) والذي يحدد المجالات الرئيسية للعمل في العام القادم.تتوفر المزيد من المعلومات عن الهيئة وهيكل وتنظيم قطاع الكهرباء والمياه في السلطنة بموقع الهيئة الإلكتروني www.aer-oman.org

المهام والواجبات القانونية للهيئة

للهيئة مجموعة من الواجبات والمهام القانونية منصوص عليها في أجزاء مختلفة من قانون القطاع، وتتطلب الواجبات الأساسية (الواردة في المادة 22 من قانون القطاع) من الهيئة القيام بالآتي:

- ضمان توفير خدمات الكهرباء والمياه في سلطنة عُمان.
- تشجيع المنافسة في قطاع الكهرباء والمياه.
- ضمان التشغيل الآمن والفعال والاقتصادي لقطاع الكهرباء والمياه وتعزيز سلامة الجمهور.
- حماية مصالح المشتركين وعلى وجه الخصوص ذوي الدخل المحدود وكبار السن والمرضى، وإعداد المعايير المتعلقة برعاية مصالح المشتركين والعمل وفقاً لتلك المعايير.
- ضمان الالتزام بسياسات الحكومة المتعلقة بحماية البيئة والتعمين والكوادر العُمانية.
- التأكد من الإمكانيات الفنية والمالية للمرخص لهم، وضمان أن الشركات التي تعمل بكفاءة يمكنها تمويل أنشطتها ذاتياً.
- ضمان قيام الشركة العُمانية لشراء الطاقة والمياه بإجراء منافسات عادلة وشفافة لأي سعة جديدة.
- تسهيل تخصيص قطاع الكهرباء والمياه.
- إجراء مراجعة سنوية لأوضاع سوق الكهرباء لتحقيق مزيد من التحرير لقطاع الكهرباء والمياه.
- إعداد وحفظ سجل عمومي لجميع الأمور المتعلقة بالرخص والإعفاءات.

كما أن الهيئة تخضع أيضاً لواجبات رقابية هامة بما في ذلك واجبها في عدم التمييز ضد أي شخص أو التفضيل غير المبرر لأي شخص، وأن يكون تصرفها في الحالات المشابهة متماثلاً، وعلى وجه الخصوص التأكد - طبقاً لما تراه مناسباً - من أن جميع الرخص والإعفاءات لنفس الأنشطة الخاضعة للتنظيم يتم منحها إجمالاً بنفس الشكل، كما أن من واجبها - كلما أمكنها ذلك - التقليل من الأعباء التنظيمية على حاملي الرخص وحاملي الإعفاءات، وتقديم أسباب مكتوبة لما تتخذه من قـرارات.

ويجب على الهيئة أداء جميع أعمالها - بما في ذلك تلك التي تقترح القيام بها ضمن برنامج الأعمال المستقبلية لعام 2019م وفقاً للواجبات القانونية المذكورة أعلاه.

المشــاورات

أجرت الهيئة مشاورات حول مسودة برنامج الأعمال المستقبلية لعام 2019م ودعت جميع الأشخاص الذين لهم مصلحة لتقديم ملاحظاتهم واعتراضاتهم. وقد ردت الهيئة على جميع الملاحظات والاعتراضات الواردة استجابة لهذه المشاورات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلامها.

الغرض من برنامج الأعمال المستقبلية

يخدم برنامج الأعمال المستقبلية للهيئة عدداً من الأهداف وذلك على النحو التالي:

1- إن نشر برنامج الأعمال المستقبلية يقدم إخطاراً للأشخاص الذين قد يتأثرون بالبرنامج ويمنحهم الفرصة للتعليق على ما يتم اقتراحه.

2- يمثّل برنامج الأعمال المستقبلية عاملاً هاماً لتحديد تكاليف الهيئة (ورسوم المرخص لهم) ولذلك فإنه يعتبر عنصراً هاماً في عملية إعداد موازنة الهيئة.

3- إن نشر برنامج للأعمال المستقبلية يعزز من الشفافية وتحديد المسؤولية من خلال إتاحة الفرصة للأشخاص الذين لهم مصلحة مثل المرخص لهم والحكومة لضمان انسجام الأعمال المخطط لها لكل سنة لاحقة مع أهداف الحكومة والمهام والواجبات القانونية للهيئة.

يحدد كل برنامج أعمال مستقبلية العمل الذي تقترح الهيئة القيام به في العام القادم. وخلال السنة قد تحتاج الهيئة لإعادة ترتيب أولويات العمل استجابةً للأحداث والظروف المتغيرة ولذلك قد تقوم بعمل لم يكن مدرجاً في برنامج أعمال مستقبلية وقد لا تستطيع تنفيذ أو إكمال بنود في البرنامج المنشور.

سياق ومحتويات برنامج الأعمال المستقبلية لعام 2019م

برنامج الأعمال المستقبلية لعام 2019م هو البرنامج الرابع عشر الذي تقوم الهيئة بنشره منذ إنشائها.

جميع بنود الأعمال في برنامج الأعمال المستقبلية لعام 2019م هي بالإضافة إلى العمل المعتاد الذي تقوم به الهيئة في سياق عملها المعتاد .

أولويات العمل في عام 2019م

يشمل برنامج الأعمال المستقبلية عدداً من مجالات العمل ذات الأولوية الكبيرة والتى تتضمن ما يلي:-

س.ع 1: مبادرة ساهم للطاقة الشمسية

أتاحت المرحلة الأولى من مشروع ساهم للمشتركين تركيب أنظمة الطاقة الشمسية على نفقتهم الخاصة، حيث يتم تعويضهم عن الكهرباء المصدرة إلى نظام المرخص له حسب تعرفة التزويد بالجملة المعتمدة. وخلال عام 2018م، تم إطلاق المرحلة الثانية من ساهم والتي تهدف إلى تعزيز نشر الأنظمة الكهروضوئية الصغيرة على نطاق واسع (3-5 كيلو واط لكل نظام) بنسبة تتراوح بين 10 ٪ إلى 30 ٪ من المباني السكنية في السلطنة. وعلى عكس المرحلة الأولى، لن يتحمل المشتركين في المرحلة الثانية تكاليف شراء وتركيب وتشغيل وصيانة أنظمة الطاقة الشمسية ولكن سيتم تلبيتها من قبل جهات القطاع الخاص التي ستسترد التكاليف ذات الصلة من خلال عقود مع المزودين المرخص لهم. وتهدف الهيئة إلى إصدار مناقصة الدفعة الأولى من المنازل السكنية خلال عام 2019م.

س.ع 2: كفاءة الطاقة

يعتبر إنشاء شركات خدمات الطاقة في السلطنة مجالًا ذا أولوية قصوى بالنسبة للهيئة حيث تعتزم زيادة أعمال التدقيق في مختلف المباني الحكومية التي تم تنفيذها في عامي 2017 و 2018م، لدعم جهود الحكومة في كفاءة استخدام الطاقة.

يمكن تحقيق خفض استهلاك الكهرباء في القطاع الحكومي من خلال استغلال شركات خدمات الطاقة حيث دخلت الأسواق منذ فترة طويلة على المستوى الدولي من خلال توفير أداء المباني المحسّن، وتوفير الخبرة المطلوبة، وتركيب معدات جديدة أكثر كفاءة وتدريب موظفي المباني بتكاليف بسيطة أو معدومة مع إدارة المخاطر الكامنة. وستتيح التعديلات والتحديثات الشاملة التي تقوم بها شركات خدمات الطاقة استهداف أنظمة المباني المتعددة، بما في ذلك هيكل المبنى وأنظمة الإضاءة والتهوية وتكييف الهواء.

من المتوقع أن يبدأ تنفيذ البرنامج على مراحل متعددة بهدف تحقيق خفض طويل الأجل لاستهلاك الطاقة والتكاليف التشغيلية في المباني الحكومية. ومن المتوقع أن

يغطي البرنامج ما يصل الى 70٪ من المباني الحكومية التي تقع ضمن فئة التعرفة المنعكسة عن التكلفة بحلول عام 2023م.

س.ع 3: التدقيقات البيئية

في عام 2008م أجرت الهيئة تدقيق بيئي لشبكات النقل والتوزيع المرخصة. وترى الهيئة أنه من المناسب إجراء عمليات تدقيق مماثلة في عام 2019م من أجل تقييم الامتثال المستمر للالتزامات البيئية.

س.ع 4: تدقيقات الأمن السيبراني

تخطط الهيئة لإجراء تدقيق شامل للأمن السيبراني على مشاريع الطاقة المستقلة ومن المرخص لهم الذين لم يتم تدقيقهم في السابق لضمان إجراء عمليات تدقيق شاملة لجميع المرخص لهم.

س.ع 5: السيارات الكهربائية

بعد إجراء مراجعة في عام 2018م لأفضل الممارسات الدولية للسيارات الكهربائية، ستواصل الهيئة تقييم التطورات المتعلقة بهذا المجال وإجراء نقاشات مستمرة حول الدور الذي يجب أن تقوم به شركات التوزيع وكذلك أصحاب المصلحة الرئيسيين في قطاع النقل. ومن أجل تقييم التأثيرات على القطاع، ستستمر الهيئة في مراجعة جدوى إدخال السيارات الكهربائية للسلطنة وتطوير تقنيات البطاريات والجداول الزمنية المحتملة لتكافؤ التكلفة بين السيارات الكهربائية والسيارات العادية. كما ستقوم أيضاً بتقييم الخيارات المتاحة للقطاع العام والخاص فيما يخص بالبنية الأساسية لنقاط الشحن في الطرق السريعة والتعرفة الأنسب للمشتركين السكنيين الذين يرغبون في شحن سياراتهم في المنزل عدا عن القضايا الهامة المتعلقة بالسلامة العامة.

س.ع 6: تدقيق التحكم للشركة العُمانية لنقل الكهرباء

يعتبر التحكم الاقتصادي والتي تتضمن تنفيذ ترتيب الجدارة وإدارة قيود الشبكة والمستوى الصحيح للاحتياطي الدوار مجالات مهمة تحتاج الهيئة إلى تقييمها بشكل مفصل. كما يُعدّ من المهم جدًا أن تنشئ الهيئة فهمًا جيدًا للطريقة التي تنفذ بها الشركة العُمانية لنقل الكهرباء أنشطة التحكم الاقتصادي قبل تنفيذ السوق الفوري وبالتالي تم التخطيط لإجراء تدقيق في عام 2019م.

معايير الأداء الشاملة والمضمونة

س.ع 7 : تعتزم الهيئة في عام 2019م إعداد وتنفيذ خطة الأداء المضمون والشامل حيث تم تأجيله إلى عام 2019م للسماح للمزودين المرخص لهم بالتكيف مع خطة حوافز مؤشرات الأداء الرئيسية الجديدة والقيام بالتحسينات المطلوبة.

خلق منافسة للتزويد

س.ع :

ستعمل الهيئة في المضي قدماً لمراجعة السوق التنافسي والعمل عن كثب مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بما في ذلك المرخص لهم الحاليون والجدد وذلك من أجل بناء فهم مشترك للأسس الرئيسية التي يجب وضعها لإتاحة الفرصة للمشتركين من اختيار المزودين. ويتضمن ذلك فصل شبكة التوزيع عن أنشطة البيع بالتجزئة وتنظيم خدمات دعم السوق مثل العدادات وإدارة البيانات وتطوير أنظمة تسجيل المشتركين. بالإضافة إلى ذلك، ستقوم الهيئة بالتشاور بشأن الترتيبات اللازمة لحماية مصالح المشتركين المطلوبة لضمان استمرارية تزويد

الكهرباء في حالة اختيار المزود الخروج من السوق والترتيبات لضمان أن شروط تزويد المشتركين عادلة ومعقولة.

س.ع 9: مراجعة تدابير تحرير السوق

أنجزت الهيئة في عام 2018 العمل لتقييم استعداد السوق لإدخال المنافسة بين المزودين المرخص لهم. أكدت هذه الخطوة أن إدخال المنافسة بين حاملي الرخص الحاليين والجدد في السوق أمر ممكن وعملي. وعلى الرغم من أن الترتيبات المحددة ستحتاج إلى إبراز الظروف المحددة لسوق السلطنة، تلقت الهيئة عروضاً من المشاركين المهتمين تقترح ترتيبات محددة لشراء الكهرباء. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الحكومة وبدعم كامل من الهيئة بنشاط على تطوير إجراءات الخصخصة الرئيسية. وتود الهيئة التأكد من تنسيق برنامج تحرير السوق وبالتالي إجراء مراجعة شاملة لهيكل السوق والعوامل الأخرى لضمان وجود نظرة عامة متّسقة ولوضع الشروط المسبقة والجدول الزمني لإدخال سلسلة من تدابير التحرير في الوقت المناسب ضمن الإطار العام لتطوير سوق قطاع الكهرباء.

س.ع 10: إعادة هيكلة قطاع المياه

تحسبا لإعادة هيكلة قطاع المياه المزمع تنفيذه في عام 2020 م، تتوقع الهيئة أنها ستعمل بنشاط مع الكيانات ذات الصلة للانتهاء من الإطار القانوني والتنظيمي

لقطاع المياه المعاد هيكلته، لضمان تحقيقه أهداف الحكومة المختلفة.

هيئة تنظيم الكهرباء - عُمان

التعريفات

الرخصة	تصريح ممنوح من قبل الهيئة لمباشرة واحد أو أكثر من الأنشطة الخاضعة للتنظيم المنصوص عليها في المادة رقم (3) من قانون القطاع.
OES	المواصفات الكهربائية العُمانية
Discos	المرخص لهم بالتوزيع والتزويد؛ شركة مسقط لتوزيع الكهرباء ش.م.ع.م وشركة كهرباء مجان ش.م.ع.م وشركة كهرباء مزون ش.م.ع.م وشركة ظفار للطاقة ش.م.ع.م
الهيئة العامة للكهرباء والمياه	الهيئة العامة للكهرباء والمياه التي أُنشأت بموجب المرسوم السلطاني رقم 2007/92.
آلية التحكم في الأسعار	آلية لتحديد أقصى عائد مسموح به يمكن للمرخص له الحصول عليه من مستخدمي خدماته في كل سنة، وفقاً لما هو منصوص عليه في شرط جدول القيود على الرسوم الوارد في الرخصة.
الأنشطة الخاضعة للتنظيم	الأنشطة المنصوص عليها في المادة رقم (3) من قانون القطاع
قانون القطاع	قانون تنظيم وتخصيص قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم (2004/78) والمعدل بالمرسوم السلطاني رقم (2009/59) والمرسوم السلطاني رقم (2013/47)
الأمن السيبراني	هو مجموع الأدوات والسياسات ومفاهيم الأمن وضوابط الأمن والمبادئ التوجيهية نهج إدارة المخاطر والإجراءات والتدريب وأفضل الممارسات وآليات الضمان والتكنولوجيات التي يمكن استخدامها في حماية أنظمة التحكم الاشرافي وحيازة البيانات (**SCADA**) وأنظمة التحكم الموزعة (**DCS**) .
الهيئة	هيئة تنظيم الكهرباء - عُمان، وهي الهيئة التي أُنشئت بموجب المادة

رقم (19) من قانون القطاع